الأزمة المالية العالمية (2008) وعلاقتها بالاقتصاد الافتراضي

خالد كواش، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر
drkouache@yahoo.fr

زهية كواش، أستاذة مساعدة قسم "ب" ، جامعة خميس مليانة
koua_zaho@yahoo.fr

الملخص:

كان للعاصفة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2008 وقع كبير جدا على اقتصادها ، فمنذ السبعينيات و القطاع الصناعي يمثل حوالي 23.8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي ،غير أن هذه النسبة أصبحت في تدني لصالح القطاع المالي و الذي أصبح شيئا فشيئا يتحول إلى العنصر الأكثر مساهمة في المخرجات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ،ففي سنة 2007 ،انخفضت قيمة القطاع الصناعي و الذي أصبح يقدر بـ 11.7 بالمائة بينما بلغ حجم الاقتصاد الافتراضي حوالي 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، و قد بدا ذلك واضحا بأن الاعتماد على الاقتصاد الافتراضي أدى إلى نشوء فقاعة مالية ضخمة انفجرت في سنة 2008.

résumé

Crise est survenue aux États-Unis en 2008 et avait signé un très important sur son économie, depuis les années septante et le secteur industriel représente environ 23,8 pour cent du PIB, mais ce rapport est devenu faible au profit du secteur financier, qui est devenu peu à peu transformé dans l'élément qui contribue le plus de la production économique pour les États-Unis d'Amérique, en 2007, la valeur du secteur industriel, qui est estimée à 11,7 pour cent tandis que le volume de l'économie virtuelle d'environ 8 pour cent du produit intérieur brut (PIB), et avait semblé si évidente que le recours à l'économie virtuelle a conduit à une bulle financière un immense éclat en 2008**.**

الكلمات الدالة: الأزمة المالية، الأزمة المالية العالمية،الاقتصاد الافتراضي،الربا

تمهيد :

يقال أن النظام الرأسمالي هو النظام الاقتصادي الوحيد الذي لا يخشى من الأزمات ،لأنــه يأخــذ بمبدأ الربح و الخسارة ،و كل عملية رأسمالية إنما هي في الحقيقة تأتي من طبيعة المغامرة ،و بالتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الافتراضي حدث ما لم يكن في الحسبان ،أزمة مالية عالمية ســنة 2008، إذ اتضح بأنّ سبب حدوثها راجع لإقراض المال للأفراد الأكثر مقامرة و مجازفة من طــرف المؤسسات المالية الكبرى لشراء العقارات السكنية ، غير أنّ هذه المؤسسات كانت تمنح القروض دون أن تنظر إن كان المقترض قادرا على إعادتها، أو للمؤسسات ذات التصنيف الائتماني الجيد،من هنــا عصفت الأزمة باقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، كما ألقت بظلالها على الاقتصاديات المحلية ، و العالمية و في معظم دول العالم ، و هذا ما قلب المفاهيم النظرية و العالمية فــي عــالم المــال، و الأعمال.

و للتطرق لهذه النقاط و غيرها ،نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية :

فيا ترى ما هي علاقة الاقتصاد الافتراضي بالأزمة المالية العالمية (2008)؟

و طبيعة المعالجة التي نود التعامل بها من خلال هذه الورقة البحثية ، تتطلب منا توزيع نقــاط هــذا البحث كما يلي :

- **أولا:** الأزمة العالمية 2008
- **ثانيا :**الاقتصاد الافتراضي، مفاهيم أساسية
- **ثالثا :**عوامل ظهور الاقتصاد الافتراضي ،التي ساهمت في خلق الأزمة.

أولا: الأزمة **المالية العالمية 2008**

قبل الولوج في التحدث عن الأزمة المالية و العالمية 2008 ،رأينا أنه من الضروري التحــدث عــن الأزمات المالية بشكل عام ،ثم نمضي بعد ذلك إلى أزمة 2008.

1 – ماهية الأزمة المالية :

يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات الماليــة ، حجم الإصدار ،أسعار الأسهم و السندات، و كذلك اعتمادات الودائع المصرفية و معدل الصرف.(1)

كما يعرفها البعض الآخر على أنها: حدث مفاجئ غير متوقع له نتائج سلبية ، يرتبط به حــدوث خسائر في الموارد البشرية و الأموال و الموارد و الثروات الخاصة بالنظام موضوع الأزمة.(2)

2 -الأسباب العامة للأزمات الاقتصادية:

تجتمع العديد من العوامل تساهم في خلق و إيجاد الأزمات الاقتصادية و في هـذه النقطـة سـنحاول التطرق لبعضا من هذه الأسباب:(3)

أ.العولمة الاقتصادية :

العولمة الاقتصادية هي نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع، و البضائع ،و الخدمات، و عوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية ،مما يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع ، و الخدمات ، و رأس المال.

و هنا تتحول قوى السوق إلى نظام اقتصادي معولم تفرض فيه الشركات المتعـددة الجنسـيات، و المنظمات العالمية كالبنك الدولي ،و صندوق النقد الدولي انسجاما، و تطابقا بين جميع الأقطار، و مهما كانت مواقعها.

ومن هنا فعولمة الأعمال،و التمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة، و على إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.

ب. المضاربات المالية:

منذ أن فرضت العولمة المالية على الاقتصاد العالمي ، و انعدمت القيود على حركة رؤوس الأموال ،حدثت المضاربات المالية ، و تتابعت الأزمات ، حيث انهارت البورصات عـام 1987، و تبعتهـا أزمات العملات الأوروبية في 1992-1993، ثم الأزمة المكسـيكية عـام 1994،فأزمـات النمـور الأسيوية عام 1998 و أيضا أزمات روسيا عام 1998...

و هو ما أدى لموجات من إجراءات تحرير الاقتصاد ، و إلغاء القيود ، و مزيدا من الخوصصـة، و ازدياد الفقر و البطالة ، و بالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تخضع لأي رقابـة سياسية ديمقراطية المسيطر على المجال الصناعي و المالي ، حيث حولت كل شيء إلى سلعة.

من وجهة نظر أخرى أدت العولمة المالية ابتداءا من عام 1974 إلى تسـهيل ، و إعـادة تـدوير الأموال القذرة الناتجة عن تجارة المخدرات ، و تجارة السلاح عن طريق الإعفاء مـن الضـرائب ، و سرية حسابات البنوك .

ج.الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد الفقاعة:

لم تعد سوق الأوراق المالية مجرد أدوات مساعدة يمكن للحكومات السيطرة عليها، و التحكم بهـا ،لأن اللاعبين الجدد لا يعرفون الولاء للدولة ، أو الانتماء سوى لبيئة تسمح بتعظيم الربح.

و مصطلح اقتصاد الفقاعة أو البالون هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها ، وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية ،في تشبيه انتفاخ البالون ، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة ، أو البالون (الانهيار) ، وحدوث هبوط حاد ، و مفاجئ في سعر هذه السلعة.

و بتعبير آخر يقصد باقتصاد الفقاعة حالة الاقتصاديات التي تشهد رواجا اقتصاديا كبيرا لفترات زمنية محدودة ، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم ، و الاستمرار في الرفاهية ، و الرواج على أسس دائمة، و متواصلة.

مما سبق فالفقاعة الاقتصادية لها تأثير سلبي على حالة الاقتصاد ،لأنها تسبب حدوث حالة التوزيع غير العادل للموارد ، ومن ضمن السمات السلبية للفقاعات الاقتصادية تتمثل في صورة التأثير السلبي على معدلات إنفاق المستهلكين ، إذ ينفقون المزيد من الأموال لشراء سلع بأسعار مغالى فيها.

د. تحرير الأسواق المالية:

أجريت دراسة دولية شملت 102 أزمة مالية لـ 20 بلدا خلال العقديين الماضيين، و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات هي تلك التي شهدت تحريرا واسعا في أسواقها المالية و مؤسساتها المصرفية و التي أدت بدورها إلى أزمة العملات.

3 –مفهوم الأزمة المالية العالمية 2008 :

هي أزمة إئتمان و رهن عقاري ، نشأت بفعل خلق تعاملات وهمية على السندات و الأسهم ،دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيق للسلع ،أو المنافع مصحوبا بالكذب، و الخداع.

و تمثلت جذور الأزمة في: (4)

- إفراط المؤسسات المالية الأمريكية في تقديم القروض الإسكانية رديئة الجودة.
- بيع هذه القروض إلى البنوك الاستثمارية، و التي تقوم بدورها بتحويلها إلى أوراق مالية معقدة تسمى التزامات الدين المضمونة ، إضافة إلى أنواع أخرى من الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية ، و تصنف هذه الأوراق المالية عند مستويات عالية من قبل وكالات التصنيف.
- كما تباع هذه الأوراق المالية إلى المستثمرين في كافة أنحاء العالم على أنها أوراق مالية عالية المردود و قليلة المخاطر ، ثم تقوم البنوك التجارية و الاستثمارية ،بأخذ مراكز على هذه الأوراق ، ولكنها لا تحتفظ بما في دفاترها بل في حسابات خاصة تدعي "**مركبات استثمارية خاصة**" كما تقوم البنوك التجارية أيضا بمنح المستثمرين في هذه الأوراق قروضا لتمويل شرائها.
- و تعتبر كافة الأطراف في وضع جيد طالما كانت أسعار المساكن في ارتفاع حيث يتمكن المقترضون من إعادة تمويل قروضهم و دفع ما عليهم من إلتزامات ، و يحصل المستثمرون في

الأوراق المالية على عوائدهم عن طريق مدفوعات تسديد القروض، و يحصل الوسطاء أيضا على عمولاتهم ، كما تحصل وكالات التصنيف على رسومها.

- إلا أنّ المشاكل تظهر عندما تبدأ أسعار المساكن بالتراجع حيث لا يتمكن المقترضون من تسديد قروضهم ، و لا المستثمرون في الأوراق المالية من كسب عوائدهم ، و هنا تبدأ أسعار الأوراق المالية بالانخفاض.
- بعد ذلك يبدأ التأثير على كافة الأسواق المالية ، و يتقلص الائتمان ، و تتحول أزمة القروض الإسكانية رديئة الجودة إلى أزمة ائتمانية و مالية عامة يمتد أثرها إلى القطاع الحقيقي من الاقتصاد الأمريكي و إلى الدول الأخرى.

4- أسباب نشوء الأزمة:

نشأت الأزمة بفعل تضافر العديد من العوامل و الأدوار التي لعبتها العديد من الجهات ، و يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :(5)

- دور المؤسسات المانحة للقروض الإسكانية ، و تجاهل المخاطر الائتمانية من قبل هذه المؤسسات ، و هذا يعود لسببين:

الأول : استعداد الحكومات للتدخل لنجدة المؤسسات الفاشلة.

الثاني : تحويل القروض إلى أوراق مالية ، و بذلك إزالة المخاطر الائتمانية من دفاتر هذه المؤسسات ، إلا أنّ المثير للسخرية ، أنّ هذه المؤسسات احتفظت بأرصدة من هذه الأوراق المالية ، أو قامت بتمويل عمليات شراء الأوراق من قبل المستثمرين، و بذلك تحولت المخاطر الائتمانية إلى مخاطر سوقية.

- دور صانعي السياسة الاقتصادية و المنظمين ، حيث أنّ أحد الأسباب الرئيسية للإفراط في تقديم القروض الإسكانية هو السياسة المالية الانكماشية التي اتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي في أعقاب الركود الاقتصادي عام 2001 ، و التي أدت إلى هبوط معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية و لفترة طويلة ، كما لعبت أيضا السياسات الإشرافية و التنظيمية المستندة إلى مبدأ السوق الحر دورا في هذا الصدد،إضافة إلى ذلك لعبت عمليات التنظيم المستندة على مبدأ السوق الحر دورا في هذا الصدد،إضافة إلى ذلك لعبت عمليات التنظيم المستندة على رأس المال كما تنص عليه اتفاقيات بازل الأولى و الثانية دورا سلبيا ،إذ أنّه من الأفضل تنظيم نسب المديونية بدلا من رأس المال.
- دور التوريق و هي العملية التي أنتجت العديد من الفوائد منذ بداية الثمانينات ،إلاّ أن الإفراط في هذه العملية أدّى إلى الكثير من السلبيات ،منها ظهور أدوات مالية غاية في التعقيد و من الصعب تسعيرها.
- دور العولمة ،أو بالأحرى المغالاة في العولمة ، و هذا ما أدى إلى انتقال الأزمة بشكل سريع للغاية من الولايات إلى دول العالم الأخرى.

_ أبعاد الأزمة العالمية :

اتخذت هذه الأزمة أبعادا كثيرة و نحن ركزنا في ذلك على ما يلي :(6)

- انكماش الناتج العالمي بـــ 1.7 %في سنة 2009 .
- دخول الدول المتقدمة في مرحلة الكساد بانخفاض معدل النمو بـــ 03 %.
- تبقى الدول النامية محققة معدل نمو إيجابي (2.1%).
- انكماش التجارة الدولية بـــ 6.1 % في سنة 2009 .
- انخفاض أسعار البترول بما يزيد عن50% من أسعار 2008 ليصل إلى 47 دولار للبرميل.

ثانيا : الاقتصاد الافتراضي ، مفاهيم أساسية

هو الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة.

أنواعه:

يتخذ هذا الاقتصاد نوعين: (7)

النوع الأول: هو ذلك الاقتصاد الذي يتعامل به مجموعة من المستثمرين عن طريق الأنترنت، و واقعه أنه يتعامل مع بضاعة وهمية يفترض البائع وجودها ، و يضع لها مواصفات معينة و قد يصورها ، و يصف لها قيما افتراضية ، ثم يعرضها للمزاد في السواق الالكترونية ، و يتقدم أحد المشترين لشراء البضاعة الوهمية و يدفع ثمنا لها بحسب مقاييس وهمية.

لا يزال هذا النوع من الاقتصاد حديثا حيث تبلغ قيمة المال المتداول في هذا النوع من الأسواق فقط بضع مليارات دولار،فهذا الاقتصاد يساهم في إيجاد ثروة مع تناميها ، دون أن يكون هناك ما يقابل هذه الثروة من بضاعة أو خدمات.

النوع الثاني : وهو الذي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد بشكل أكبر بكثير من حجمه الحقيق ،قائم على فرضية أنّ المال الحقيق لن يكون هنالك حاجة لاستعماله ، و بالتالي فمن الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال.

ثالثا : العوامل التي يقوم عليها الاقتصاد الافتراضي

ساعد على إيجاد الأزمة ،ثلاثة عوامل رئيسية ،تقييم المؤسسات المالية بالقيمة الاسمية للأسهم،و إعتماد قيمة الفائدة (الربا) أساسا للتحكم في حركة المال ، و فصل العملات الرئيسية عن الذهب ، و فيما يلي نستعرض هذه العوامل بنوع من التفصيل : (8)

1.الأسهم و الاقتصاد الافتراضي:

- **الأسهم :**

هي عبارة عن أداة ائتمان طويلة الأجل ، حملتها هم شركاء في رأس المال و بالتالي لا يحصلون على فائدة و إنّما يحققون أرباحا، أو يتحملون خسارة تبعا لما يسفر عنه المركز المالي للمشروع الذي تولى عملية إصدار هذه الأسهم.(9)

مع مطلع القرن الماضي زاد نمو المال المرتبط بالسهم بشكل أسرع بكثير من نمـو الاقتصـاد الحقيقي و الذي تمثله الأسهم ،و يعود السبب الرئيسي لانهيار السوق هو الزيادة العالية لأسعار السوق مقارنة بالواقع الحقيقي للاقتصاد، وهذا ما حدث من خلال الفترة الممتدة ما بـين 1925 و 1929 ، حيث انهارت السوق و فقدت من قيمتها ما يزيد عن 93 % بسبب الزيادة العالية لأسعار السوق مقارنة بالواقع الحقيقي بنسبة 120 % بينما لم يتعد النمو الحقيق ما قيمته 17 % ،بمعنى عاد السوق إلى ما يقارب قيمته الحقيقية.

و قد حصل الأمر ذاته سنة 1987 حين انهار السوق و لمرة أخرى ،إذ قدر الفرق بين الاقتصـاد الافتراضي إلى ثلاثة أضعاف قيمة السوق الحقيقي ففي مثل هذه الحالات القيمة الاسـمية للأسـهم لا تعكس حقيقة الإنتاج.

2.الربا و الاقتصاد الافتراضي :

- **الربا:** كل زيادة مشروطة مقدما على رأس المال مقابل الأجل وحده (10) ، أو بمعنى أخر هي عبارة عن مقدار من المال يسمى فائدة على القروض
- **مضار الربا :**

– الخلل في توزيع دخول الأفراد.

– الربا تعتبر المحرك الرئيسي للتضخم،لأن الشخص عندما يتخذ قرضا ربويا ، فانّ ذلك سـيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج عليه مما يدفعه إلى زيادة أسعار السـلع و الخـدمات ،و هـذه الزيـادة للأسعار تدفع بالمرابي إلى زيادة سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها للحفاظ ربح دائـم لا يتأثر بارتفاع السعار و هذه الزيادة على سعر الفائدة تتسبب في زيادة التكلفة على المنـتج الـذي يرفع الأسعار.

– الإضرار بالفقراء و المحتاجين بمضاعفة الديون عليهم عند عجزهم عن تسديدها.

– تعطيل المكاسب و الأعمال و التي لا تنتظم حياة الإنسان إلاّ بها.

– تكديس المال في يد طبقة معينة من أصحاب رؤوس المال.

إن غاية الاقتصاد الرأسمالي هو إتباع سياسة مالية تحافظ على أعلى مردود فـي الإنتـاج ، و استقرار في الأسعار ، و لا يتحقق هذا سوى من خلال آلية قائمة على التحكم بقيمة معدلات الفائدة (الربا) سواء بالزيادة ،أو بالنقصان،و كما هو معلوم فعند حدوث ركود في الاقتصاد تعمل الدولـة

على تجاوزه من خلال خفض قيمة معدلات الفائدة (الربا) ، و هذا من أجل التشجيع على الاقتراض و زيادة الطلب على الحاجات ، و بالمقابل يتم رفع قيمة الربا من أجل الحد من التضخم (ارتفاع المستويات العامة للأسعار)

و هذه الأخيرة (الربا) تعتبر أهم أداة للتحكم في الاقتصاد الرأسمالي ، و هي بدورها ساهمت في انتشار المؤسسات المالية التي تقدم خدمات القروض للأفراد و الشركات و المؤسسات وحتى الحكومات نفسها، و ضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال في اتجاهين، اتجاه الإيداع و التسديد من المستثمر للبنك، أو اتجاه الإقراض من البنك للمستثمر.

مما سبق سواء كانت زيادة على الوجه الأول ،أو الثاني فالمحصلة تتمثل في كون المال الذي يتجمع لدى البنوك يكون أكثر بكثير من كمية المال الحقيقي، و الذي يمثل الإنتاج و الأمر الذي يساعد على استمرار هذه الزيادة المطردة بالمال الوهمي ،هي عدم ظهور حاجة ملحة لسحب أموال كثيرة من البنوك مرة واحدة.

3. فصل العلاقة بين العملات الرئيسية و الذهب:

ما كان يمكن للاقتصاد الافتراضي أن يصبح ظاهرة حقيقية ،لو أنّ العملات الرئيسية بقيت مرتبطة بالذهب حسب ما قررته اتفاقية بروتن وودز في 1944 تحت هامش قدره (1%) ،فمع وجود مثل هذا القانون لا يمكن لأية دولة أن تسمح لاقتصادها بأن يظهر على حجم أكبر بكثير من حجمه الحقيقي، لأنّ ذلك سيكلفها مخزونا من الذهب ، و قد لا يكفي هذا المخزون مطلقا حسب الأرقام الخيالية للاقتصاد الافتراضي ,

و لكن حينما انقلبت أمريكا عن اتفاقية بروتن وودز،أطلقت العنان لأسعار السوق دون أية قيود ،فهذا الفصل بين المال و الذهب من جهة ، و بين المال و النمو الاقتصادي من جهة أخرى هو الذي سمح بوجود الاقتصاد الافتراضي على أرض الواقع و نموه بهذا الشكل الكبير.

خاتمة:

إن الفرق بين الاقتصاد الحقيقي، و الافتراضي يعطي للاقتصاد وجهان، وجه حقيقي مرتبط بالنمو الاقتصادي ، و الإنتاج ،و هو القوة الحقيقية للاقتصاد، ووجه وهمي يعكس الصورة التي يراها المجتمع المحلي، و العالمي عن الاقتصاد ،فإن كان الفرق بينهما بسيط لا تظهر مشاكل في الاقتصاد ، أما ان كان كبيرا فقد يكون الأمر خطيرا يؤدي إلى آثار مدمرة و لسنين طويلة.

و على الرغم من تواتر الأزمات العالمية ،فان أزمة 2008 تعد الأقوى من نوعها منذ أزمة 1929 التي تسببت في إيجاد كساد عظيم، وهنا أثبتت الأزمة المالية العالمية 2008 و لمرة أخرى فشل الهيكل المالي المعمول به ، و الذي يعتمد أساسا على نظام بروتن وودز، و مؤسساته(صندوق النقد

الدولي و البنك العالمي)،و على النظام المصرفي، و أمام هذا القلق ركزت الأفكـار علـى الحاجـة العاجلة لتحديث و إعادة إصلاح النظام المالي العالمي لمستوى يمكنه من تفادي مثل هذه الأزمـات ، ومحاولة إيجاد أنظمة مالية بديلة أخرى.

قائمة الهوامش:

1- http://www .arabslink.net/vb/archive /index.php/t-14062.htmlأطلع بتاريخ 10 /2012/02

2 - زكريا سلامة عيسى شنطاوي ،**الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس،الأردن ،2009 ، ص121.

3 - زكريا سلامة عيسى شنطاوي ، مرجع سابق ، ص ص 198-203

4 - عماد موسى ،**أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:قناة أسواق رأس المال**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية – تقييم و استشراف (23-25 مارس 2009)، بيروت عن المعهد العربي للتخطيط، ص 03 .

5 - عماد موسى ، المرجع السابق ، ص 04 .

6 - http://www .ilo.org/public/englichأطلع بتاريخ 09 /2012/02

7 - http://www.syedsaad.com/montada/showthread.php?t=28558 أطلع بتاريخ 05 /2012/02

8 - http://www.syedsaad.com/montada/showthread.php?t=28558 أطلع بتاريخ 05 /2012/02

9- زينب حسين عوض الله،**إقتصاديات النقود و المال**،الدار الجامعية ،لبنان، 1994 ، ص 86.

10- http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp أطلع بتاريخ 13 /2012/02

قائمة المراجع :

1 - زكريا سلامة عيسى شنطاوي ،**الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس،الأردن ،2009 .

2- زينب حسين عوض الله، **إقتصاديات النقود و المال**،الدار الجامعية ،لبنان، 1994 .

3-عماد موسى ،**أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:قناة أسواق رأس المال**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية – تقييم و استشراف (23-25 مارس 2009)، بيروت عن المعهد العربي للتخطيط.

-4http://www .arabslink.net/vb/archive /index.php/t-14062.html

-5http://www .ilo.org/public/englich

6 - http://www.syedsaad.com/montada/showthread.php?t=28558

7- http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp